# الولايات المتحدة الأمريكية: لا يجوز التضحية بحقوق الإنسان في سبيل الأمن

مع انعقاد جلسة استماع للجنة القضائية في مجلس الشيوخ اليوم بشأن عمليات الاعتقال التي جرت بعد أحداث NN سبتمبر/ أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سيدلي فيها وزير العدل بشهادته، دعت منظمة العفو الدولية، مرة أخرى، السلطات في الولايات المتحدة إلى عدم التضحية بحقوق الإنسان باسم الأمن.

وكررت المنظمة الإعراب عن قلقها بشأن استمرار السرية التي تحيط بهذه الاعتقالات، وقالت:" إن من المهم أن تنشر الحكومة مزيداً من المعلومات، وأن تخضع للمساءلة العلنية فيما يتعلق بأسماء الأشخاص المحتجزين وظروف احتجازهم. ويجب أن تضمن السلطات احترام الحقوق الأساسية لجميع المعتقلين".

وذكرت منظمة العفو الدولية –من جملة حالات أخرى- حالة الرجال الأربعة من جنوب آسيا، الذين اعتُقلوا في كونكتيكت قبل عشرة أيام، والذين لم يُسمح لهم بالاتصال بعائلاتهم منذ اعتقالهم. وعندما حاول محاميهم زيارتهم، لم يؤكد المسؤولون أنهم معتقلون، كما لم تظهر أسماؤهم في قائمة دائرة الهجرة والجنسية على شاشة الحاسوب. ولم يُسمح للمحامي بزيارتهم إلا بعد أن حصل على أرقامهم في سجل الأجانب من خلال مصدر آخر.
أفرج وزير العدل في الأسبوع الماضي عن بيانات جزئية حول الأشخاص الذين اعتقلوا بعد NN سبتمبر/ أيلول. وكشف النقاب عن أنه تم اتهام NMQ أشخاص بارتكاب جرائم جنائية فدرالية مختلفة، وأن نصف هؤلاء ما زال في الحجز. ونُشرت أسماء VP شخصاً منهم، بينما ظلت أسماء الآخرين سرية بموجب أوامر المحكمة. ولا يزال RQU شخصاً آخر –لم تحدد هويتهم بعد- قيد الاحتجاز بتهم تتعلق بقوانين الهجرة.

وقالت منظمة العفو الدولية "إن المعلومات التي قدمها وزير العدل تركت العديد من الأسئلة من دون إجابات". وشددت المنظمة على أنه لم تُعط أي تفصيلات، مثلاً، حول مكان احتجاز هؤلاء المعتقلين، وطول فترة اعتقالهم قبل توجيه التهم إليهم. كما أن القائمة أغفلت أمر أكثر من QMM شخص، مقارنةً بالرقم الذي كانت الحكومة قد ذكرته، والذي يربو على NNUM شخصاً ممن قُبض عليهم أو احتجزوا.

وأضافت المنظمة تقول:" ربما أُطلق سراحهم جميعاً، بيد أنه لا يبدو أن أحداً يعرف ذلك باستثناء الحكومة".
ومع أن المبادئ التوجيهية لدائرة الهجرة والجنسية تنص على أنه ينبغي إبلاغ معتقلي دائرة الهجرة والجنسية بالمنظمات القادرة على تقديم المشورة القانونية، فإن ذلك لا يحدث دائماً في الممارسة العملية. "فما لم يكن لدى المعتقلين أرقام هواتف، وما لم يعرفوا كيف يتصلون بها، فإنهم يمكن ببساطة أن يختفوا في خضم النظام"، على حد قول منظمة العفو الدولية.

وفي الأسبوع الماضي قدمت منظمة العفو الدولية إلى وزير العدل مذكرة تفصيلية، أشارت فيها المنظمة إلى مجموعة من بواعث القلق فيما يتعلق بالتحقيقات بعد حادثة NN سبتمبر/ أيلول. ومن بين بواعث القلق تلك: الأنباء الواردة بشأن الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي؛ والأوضاع القاسية وسوء المعاملة في الحجز التي يتعرض لها المعتقلون المسلمون؛ والسلطات الممنوحة للحكومة، بموجب التشريعات الأخيرة، لاعتقال الأشخاص من غير المواطنين الأمريكيين إلى أجل غير مسمى على أساس مجرد الاشتباه في علاقتهم "بالإرهاب"؛ واستخدام الأدلة السرية.

وتناولت المذكرة كذلك بواعث القلق إزاء الاعتماد على الظن فيما يتعلق باستخدام التعذيب أو أساليب "الضغط" في الاستجواب؛ وأوضاع المشتبه فيهم الذين يُقبض عليهم خارج البلاد؛ والمحاكمات أمام اللجان العسكرية. ودعت منظمة العفو الدولية مؤخراً إلى إلغاء الأمر المتعلق بإنشاء مثل هذه اللجان، لأن ذلك يعني إنشاء نظام قضائي مواز يقوم في ذاته على التمييز، ولا يتماشى مع المعايير المعترف بها دولياً للمحاكمات العادلة.

إن العديد من الحالات التي شهدناها مؤخراً يبرز استمرار بواعث القلق التي تعرب عنها لمنظمة العفو الدولية، ومنها:

- قُبض في الشهر الماضي على مازن النجار، وهو أحد رجال الدين الإسلامي، بموجب أمر إبعاد لتجاوزه مدة سريان مفعول تأشيرة الطالب الممنوحة له. وعلى الرغم من عدم وجود سجل جنائي له، فإنه محتجز في زنزانة انفرادية مدة OP ساعة يومياً في أحد السجون ذات التدابير الأمنية القصوى، ولا يُسمح لعائلته بزيارته. وكان الدكتور النجار قد احتجز في أ?د سجون الولايات المتحدة مدة تزيد على ثلاث سنوات على أساس أدلة سرية، أثناء تقديمه استئنافاً ضد أمر بإبعاده، إلا أن محكمة فدرالية أمرت بإطلاق سراحه في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بعد أن ارتأت عدم وجود أسباب "تقوم على حسن النية"، تدعو إلى الاستنتاج بأنه يشكل خطراً على الأمن القومي. وهو الآن محتجز في ظروف أسوأ بكثير من ذي قبل، وليس ثمة آفاق لإطلاق سراحه، نظراً لكونه فلسطيني بلا جنسية، حيث لا دولة له يعود إليها.
- وورد أن طالباً يمنياً كان قد قُبض عليه لمخالفته أنظمة التأشيرة بعد إقامته عدة سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية، وافق على ترحيله إلى اليمن – على الرغم من خشيته أن يتعرض للخطر هناك- وذلك بعد قضاء QR يوماً في الحجز الانفرادي في وحدة التدابير الأمنية

الفائقة.

وفي الأسابيع الأخيرة، أعربت منظمة العفو الدولية، مراراً، عن بواعث قلقها بشأن مختلف جوانب رد الولايات المتحدة الأمريكية على "خطر الإرهاب". ومن هذه الجوانب استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة الأجانب المشتبه فيهم. وتخشى المنظمة أنه –في مواجهة رفض العديد من البلدان تسليم الأشخاص إلى الولايات المتحدة لأنهم يمكن أن يواجهوا عقوبة الإعدام- يمكن أن تلجأ حكومة الولايات المتحدة إلى أساليب، تضمنت في السابق أسلوب الاختطاف بهدف الالتفاف على منع التسليم.

وقالت منظمة العفو الدولية :"لإقرار العدالة –أو لضمان إقرارها- يتعين على حكومة الولايات المتحدة أن تتقيد بدقة بأرفع معايير القانونية والشفافية".

لمزيد من المعلومات، أو للحصول على نسخة من مذكرة منظمة العفو الدولية الموجهة إلى وزير العدل، أو نسخة من التقرير المعنون بـ" لا إعادة لمواجهة الإعدام : عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة تقف عقبة في وجه تسليم المطلوبين، يرجى الاتصال بالهاتف رقم (+QQ OM TQNPRRSO).
وللاطلاع على آخر المعلومات المتعلقة بأزمة NN سبتمبر/ أيلول، يرجى زيارة الموقع: http://web.amnesty.org/11september.htm